موجز أغورا- أيار/مايو 2015



**مشاركة المواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

"أعتقد أن الديمقراطية لدينا لن تكون كاملة ما لم يُبذل جهد للوصول إلى أولئك الذين لا يشاركون فيها، وعند النظر في الوصول إليها، لا يمكننا أن نغض النظر عن تأثير العالم الرقمي."

*روبرت هالفون، نائب، المملكة المتحدة*

قطعت الاتصالات شوطًا كبيراً في السنوات الأخيرة. فقد توفر لنا في التسعينيات أول متصفح إنترنت وذلك على نطاق واسع في العام (1993) وأول هاتف محمول مع اشتراك بالإنترنت (1996). وشهد العقد الماضي تطور هذه الأدوات في الشبكات الرقمية والموارد الجديدة: فليكر وفيسبوك في العام 2004؛ يوتيوب في العام 2005، وتويتر في العام 2006. اليوم، 10٪ من سكان العالم لديهم اشتراك ثابت في خدمة الانترنت وما يقارب 30٪ لديهم اشتراك في الهاتف المحمول، ووتضاعف هذه الأرقام في البلدان المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك 7.1 مليار شخص هاتفًا محمولًا و 1.9 مليار هواتف ذكية مع اشتراك بالإنترنت ( نقلاً عن الاتحاد الدولي للاتصالات).

تبنّت البرلمانات في جميع أنحاء العالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من التكنولوجيات الجديدة بمعدلات متفاوتة، وبدرجات متفاوتة من النجاح. فالغالبية العظمى من السلطات التشريعية الآن لديها مواقع على الإنترنت وينشط الكثير منها في شبكات التواصل الاجتماعي. وذهب البعض أبعد من ذلك، وقادت مكاتب دوائر انتخابية متنقلة، وجلسات استماع افتراضية ومجموعة كاملة من المنصات الرقمية المصممة لتحسين التواصل بين المواطنين وممثليهم (أنظر أدناه). ومع ذلك، لا يزال العديد من فرص تحسين استخدام هذه التقنيات غير مُكتشف.

يوضح هذا الموجز كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة وصل البرلمان بشكل أفضل مع الشعب الذي يمثله. ويناقش استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة، واعتماد وسائل التواصل الاجتماعي وتطوير منصات إشراك المواطنين والاستراتيجيات المستخدمة من قبل منظمات المراقبة البرلمانية. كما يقدم اقتراحات حول كيفية الحفاظ على تكاليف منخفضة وحشد الدعم.

ضبط الاتجاه: تطبيقات هاتفية للبرلمان في كوريا الجنوبية

إن **جمهورية كوريا** رائدة في وضع تطبيقات على الهواتف النقالة للنواب. وهو البلد المتصدّر في دليل تطوير الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة ويهدف إلى أن يكون لديه "برلمان إلكتروني ذكي" يعزز المشاركة والانفتاح والكفاءة. فارتفاع معدل الهواتف الذكية وانتشار الانترنت في جنوب كوريا يمكّن النواب من استخدام هذه الأنواع من وسائل التوعية الانتخابية ومشاركة المواطنين في العملية التشريعية.

ومن بين أمور أخرى، يمكن للنواب استخدام التطبيقات التي تقدم الدعم لمشاورة مشاريع القوانين وبحثها وتحليلها، وتشجيع الأنشطة التشريعية. ويوفر "تطبيق معلومات مشروع القانون" لمحة من المعلومات حول جميع مشاريع القوانين الحالية، ويُدرج مشاريع القوانين التي تمّ اقتراحها من قبل أعضاء الجمعية الوطنية، ويقدم معلومات عن الوضع الحالي لمشاريع القوانين في العملية التشريعية. ويسمح 'تطبيق التشريع' للنواب بالتحقق من آراء المواطنين بشأن المبادرات التشريعية المختلفة.

لمزيد من المعلومات حول "تجربة التطبيقات" في كوريا الجنوبية، أنقر هنا.

**Embracing ICT: E-Parliaments**

التواصل مع المواطنين بطريقة مباشرة أكثر وذات مغزى، وتعزيز شفافيتهم وسهولة وصولهم والمساءلة. ففي نهاية المطاف، إن الهدف من اعتماد هذه التقنيات هو تعزيز المشاركة السياسية وبناء مؤسسة أكثر فعالية وشمولية واستجابة.

تقريبًا البرلمانات جميعها تعتمد اليوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء في أعمالها الداخلية أو في التوعية. فقد طوّر برلمان "الرأس الأخضر" أو كاب فيردي مركزًا لمعالجة البيانات الجديدة التي تسمح، من جملة الامور، بالمعالجة الرقمية للنشاط البرلماني، والتشغيل الآلي للعمليات، والمعلومات حول الأنشطة التشريعية والتصويت الإلكتروني. ويجعل هذا النظام البرلمان أكثر انفتاحاً ويسّهل اطلاع المواطنين على أعماله ويزيد إشراك الجمهور في أعماله.

التكنولوجيا من أجل الشفافية: الكونغرس التشيلي يلتزم بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في إطار الفريق العامل التشريعي المنفتح للشراكة الحكومة المفتوحة، تتضمن خطة العمل البرلمانية في تشيلي مقترحات لتحسين الحق في الحصول على المعلومات والشفافية والمساءلة واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتوليد مزيد من المعرفة وتحسين إشراك المواطنين في العمل المنجز في الكونغرس.

في جملة الأمور، يلتزم الكونغرس التشيلي بالاعتراف بـ " أهمية الشفافية وتكنولوجيا المعلومات لإبلاغ المواطنين عن العمل البرلماني ويكون مسؤولاً عن ذلك. ومن أجل تنفيذ هذا الالتزام ، على الكونغرس وضع أدلّة مؤسسية لتوحيد محتوى المواقع المؤسسية على الانترنت لمجلس الشيوخ ومجلس النواب ومكتبة الكونغرس والمواقع الإلكترونية الشخصية لكل أعضاء الكونغرس واللجان. وسوف تحتوي هذه الأدلة على قواعد دقيقة تحدد ما ينبغي أن تدرج معلومات الشفافية؛ ومعايير حول المحتوى الإلزامي والمواضيع التي ينبغي أن تكون مفتوحة أمام الجمهور للمساءلة ".

عدم الفهم

ماذا يفعل البرلمان وكيف يعمل، وماذا تعني التشريعات المختلفة فعلياً؟ لا تتم الإجابة على أي من هذه الأسئلة بسهولة. فبالنسبة لمعظم المواطنين لا يزال عمل البرلمان غامضًا إلى حدّ ما. فاللغة القانونية في كثير من الأحيان بعيدة عن هؤلاء الذين ليس لديهم شهادة في القانون، وتغيب تعقيدات العمليات السياسية عن كثيرين منا أو أغلب الذين لا يشاركون فيها بنشاط.

للتكنولوجيات الجديدة أثر فعّال في مساعدة المواطنين على فهم ما تقوم به البرلمانات، وفي منحهم فرص حقيقية ومشجعة للمشاركة. ففي الديمقراطيات الراسخة، هناك حاجة متزايدة لمزيد من الشفافية ومزيد من المشاركة ومزيد من المساءلة، وعمومًا، لعمليات أكثر شمولًا للتمكين بدلاً من استبعاد الغالبية العظمى من المواطنين. فالشباب على وجه الخصوص يعبّرون عن شعورهم بالخيية. ويبدو أن هناك "عجز ديمقراطي" متزايد: إهمال متزايد في التصويت، وشعور واسع النطاق بأن النظم الحالية لا تسمح لهم بالتعبير عن آرائهم وشواغلهم (راجع موجز أغورا حول البرلمانات والشباب). في الديمقراطيات الفتية والناشئة، يكون البرلمان في كثير من الأحيان منفتحاً على مجموعة صغيرة جدًا من الناس؛ وتبقى المشاركة الحقيقية في المناقشات، وجلسات الاستماع أو الجلسات العامة محدودة.

لمواجهة هذا، يقوم العديد من البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني بإطلاق منصات تواصل رقمية. تصل هذه المنصات الناس مع البرلمانات والبرلمانيين، وبالتالي تعزز ليس فقط الانفتاح والمساءلة، ولكن المشاركة السياسية. تمكّن مبادرة المكسيك Curul 501، على سبيل المثال، المواطنين من التعبير عن آرائهم حول عمل المجلس التشريعي. توفرّ المنصات تقارير حول التشريعات المعلّقة أو التي تمّ إقرارها، مع الدعوة لمزيد من الانفتاح البرلماني. ويمكن للمواطنين تقديم أسئلة مباشرة لممثليهم وحتى يمكنهم "التصويت" على مشاريع القوانين.

**وقد تم تطوير مبادرة Curul 501 من أجل إطلاع الجمهور على الوظائف البرلمانية، ولتشجيع المواطنين على المشاركة عبر التفاعل المباشر مع الممثلين، والتصويت على المبادرات المختلفة. مع ذلك، إن الهدف الأبرز لـ Curul 501 هو "ترجمة" مصطلحات الهيئة التشريعية إلى لغة يمكن للمواطنين فهمها. وتعتبر هذه وسيلة رئيسية في التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تساعد في مزيد من الانفتاح والمشاركة البرلمانيين، و يجب على البرلمانات الأخرى أخذ العلم بذلك.**

**المناقشات الرقمية: جورجيا تتناول الإصلاح الدستوري على الانترنت**

في العام 2013، وبهدف دعم البرلمان في تعزيز المناقشات في البلد حول التعديلات الدستورية، روّج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول مناقشات دستورية قائمة على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى الانترنت.

تم ربط الموقع التفاعلي على http://www.constitution.ge وصفحة الفيسبوك بالبوابة الإلكترونية الرسمية للبرلمان. ومن أجل ضمان توفير التواصل وتبادل المعلومات بين المشرعين والجمهور، يتم توفير آراء الخبراء ونتائج استطلاعات الرأي العام بانتظام إلى لجنة المناقشات العامة للبرلمان.

وقد تجلى نجاح المبادرة من خلال قرار البرلمان باعتماد مشروع التعديلات مع تعديلات قائمة على ردود الفعل على شبكة الانترنت.

إشراك المواطنين

يتجاوز إشراك المواطنين مجرّد نشر المعلومات والبيانات. فالمواقع البرلمانية خطوة هامة في توفير فرص أفضل للوصول إلى العمل البرلماني، ولكن ببساطة تبادل الأخبار الجديدة ليس كافٍ. ومن أجل الوصول إلى مشاركة سياسية حقيقية، على البرلمانات والنواب جعل ذلك بالأمر السهل والسريع قدر الإمكان للناس من أجل تبادل المعلومات. وتوفرّ التكنولوجيات الجديدة وسائل رائعة وغالبًا ما تكون رخيصة للقيام بذلك.

المشاركة طريق ذات اتجاهين، وتلعب منظّمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في المساعدة على تشكيل مؤسسات أكثر شمولية وتشاركية. ويمكنها القيام بذلك عن طريق الاستفادة القصوى من المبادرات البرلمانية على العرض، ولكن يمكنها أيضًا إطلاق أدوات وتطبيقات مستقلة تسمح للناس للبقاء على اتصال مع أنشطة البرلمان وتبادل المدخلات حول سن القوانين.

**مبادرات ملهمة: منصات إشراك المواطنين**

لست بحاجة لتبحث بعيدًا عن إلهام مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالمنصات التي تعزز الحوار بين المواطنين والبرلمانيين تنجح أكثر وأكثر، كما أن لها تأثير متزايد على صنع القوانين والعمل البرلماني:

اليونان - **Vouliwatch** التي أتم إطلاقها في مايو/مارس عام 2014، هي عبارة عن منصة رقمية يمكن من خلالها للمواطنين اليونانيين الانخراط مع نوابهم. فهي توفر للناس فرصة للتواصل مع ممثليهم المنتخبين في البرلمان اليوناني والبرلمانات الاوروبية وتقييمهم ومساءلتهم. وتسمح المنصة للناس بوضع أسئلة للنواب وأعضاء البرلمان الأوروبي، وتتبع المبادرات التشريعية، والنقاش ومناقشة مشاريع القوانين. كما أنها تقدم فرصة للمواطنين لتقديم مقترحات للنواب.

* ألمانيا - يدير البرلمان الألماني منصات ww.abgeordnetenwatch.de ، حيث يجد المواطنون لمحات قصيرة عن ممثليهم في البرلمانات الاتحادية والأوروبية. ويمكن أن يطرحوا على المسؤولين المنتخبين الأسئلة العامة وتلقي الإجابات العامة على شبكة الإنترنت. كمضيف ووسيط نزيه، يتحقق البرلمان ووتش من كل الأسئلة ويضمن السلوك المدني واحترام الخصوصية. يزور المنصة نحو 300.000 شخص في كل شهر؛ وقد تلقت 31.643 سؤالاً وشاركت الجمهور 26.658 جواباً.
* البرازيل – توفر منصة البرازيل [**e-Democracia**](http://edemocracia.camara.gov.br/)2.0 أداة تربط المواطنين مع المشرعين بشأن قضايا محددة. يمكن للمواطنين استخدام شبكات البوابة ووسائل التواصل الاجتماعي لإشراك أعضاء الكونغرس، ومتابعة التشريعات واقتراح الحلول ومناقشة مشاكل السياسة العامة. سهّلت منصة الحوار في البلد الحوار بين جماعات مختلفة ولها الآلاف من المستخدمين النشطين. كما أنها تسمح للمواطنين بإصدار مشروع القانون من خلال أداة wikilegis. وأخيراً، تبين تعديلات أدخلت على التشريعات تصوّر تطور مشروع القانون ووضعه الحالي.
* المملكة المتحدة –أطلقت المنظمة غير الحكومية mySocietylaunched والتي يوجد مقرها في المملكة المتحدة منصات **WhatDoTheyKnow** **وAlaveteli**. تسمح الأولى للمواطنين بطرح الأسئلة على السلطات المحلية أو الوطنية العامة، حيث تكون مطالباتهم قائمة على قانون حرية المعلومات البريطاني. وتستهدف مجلس العموم ومجلس اللوردات، وكذلك البرلمانات البريطانية المحلية. ومن خلال منصة Alaveteli يمكن للجهات الفاعلة المحلية في مختلف البلدان نسخ مبادرة WhatDoTheyKnow. تم إنشاء منصات مماثلة في اوروغواي وكرواتيا وإسبانيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية التشيك والمجر ونيوزيلندا وأستراليا، وغيرها.

معظم الأمثلة الواردة في هذا الموجز تستند إلى الإنترنت. يمكن للبلدان التي لا يتم فيها استخدام الإنترنت على نطاق واسع أن تتحوّل إلى تكنولوجيا الهاتف المحمول من أجل مبادرات مماثلة. ففي أوغندا يساعد مشروع "UsPeak" المواطنين على التواصل مع البرلمانيين. وتسمح الأداة للناخبين بتبادل وجهات النظر وطلب معلومات عن بعض المشكلات من النواب من خلال إرسال رسالة نصية أو بريد صوتي أو من خلال ترك رسالة لدى مركز اتصال UsPeak. ومن ثم يقوم UsPeak بتجميع هذه التقارير والطلبات المقدمة حسب المشكلة، الأمر الذي يسمح للنواب بتتبع المعلومات.

وسائل التواصل الاجتماعي

"نعتقد أنه يجب أن يكون للجميع صوتًا في البرلمان وليس فقط النواب. ففي عصر وسائل التواصل الاجتماعي لا يوجد عذر لعدم إشراك الجمهور في طرح الأسئلة على من هم في السلطة والذين يتخذون القرارات التي سوف تؤثر علينا جميعًا"

***نورمان روسيل، ، نائب، نيوزيلندا***

أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية جزءا أساسياً من التواصل البرلماني. فالبرلمان الأوروبي هو المرشح الأوفر حظًا في هذا المجال. توفّر صفحته على الفيسبوك محادثات مع الأعضاء وتحديثات مرتين يوميًا حول شؤون الاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك. ويعود نجاح الصفحة، التي جمعت أكثر من 1،6 مليون شخص سجل إعجابه بها حتى الآن، على الأقل جزئياً إلى وتيرتها: هي غير رسمية ولكنها توفر المعلومات، ولا تُخفي الأسئلة المثيرة للجدل.وأصبح تويتر أيضًا جزءًا مهما من البرلمان الأوروبي. ففي أيلول/سبتمبر الماضي، استخدم أعضاء البرلمان الأوروبي شبكات وسائل التواصل الاجتماعي ليطلبوا من الناخبين طرح أسئلة لتقديمها إلى المكلفين في الجلسات العامة. وفي الوقت نفسه، أعلنت الدائرة الصحفية التابعة للبرلمان الأوروبي أنها سوف تنشر نتائج هذه الجلسات من خلال شبكات وسائل التواصل الاجتماعي.

تتطلب إدارة وسائل التواصل الاجتماعي دراسة متأنية. ما هو الهدف من هذه الشبكات؟ هل لتوفير المعلومات أو التماس ردود الفعل أو إطلاق المناقشات؟ ما هي اللغة أو اللهجة التي يتم استخدامها؟ من هو المسؤول عنها، وكيف يمكنك التحكم في ما يجري؟

**نيوزيلندا: مساءلة الحكومة من خلال تويتر**

في تطور سياسي جديد، يعطي حزب الخضر النيوزيلنديين فرصة للانضمام الى البرلمان. فباستخدام الهاشتاغ #myclimatequestion، يقوم زعيم الحزب المشارك رسل نورمان بطرح أسئلة قائمة على الاستعانة بالجمهور على تويتر ليتم طرحها على الحكومة في خلال الفترة المخصصة لطرح الأسئلة على البرلمان.

هذا النوع من المبادرات لا يتطلب قدرًا كبيرًا من المهارة لدى النائب أو الحزب السياسي، وهو بشكل كبير فعاّل من حيث التكلفة. ففي حين لا يمكن لتويتر والفيسبوك أن يحلّوا مكان أساليب التوعية الانتخابية القديمة، فهما يوفّران آفاقا ممتازة لتعزيز المشاركة. لقراءة المقال كاملاً على الوصلة التالية www.stuff.co.nz، أنقر هنا

يجب أن تضع البرلمانات استراتيجية اتصال واضحة حول وسائل التواصل الاجتماعي، ويجب أن تتأكد من أن النواب والموظفين يعلمون ما يجب وما (لا) يجب القيام به. أصدر مجلس العموم البريطاني مبادئ توجيهية متعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي تبيّن إلام تهدف كل أداة، وأي نوع من الاتصالات هو المناسب. كما تنصح الموظفين والنواب حول كيفية إعداد الحسابات وإدارتها، وما هو المحتوى المحظور، وكيف يجب الاتصال بالبرلمان العام. وقد صمم الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة مماثلة من المبادئ التوجيهية حول وسائل التواصل الاجتماعي للبرلمانات، من خلال استخلاص الدروس المستفادة من البرلمانات حتى الآن، وتبادل الممارسات الجيدة. ومع تطور مشهد وسائل التواصل الاجتماعي، يجب تطوير المبادئ التوجيهية والممارسات البرلمانية في هذا المجال .

كسر الحواجز

يمكن للعمليات السياسية أن تكون شاملة إذا تمكّن المواطنون من المشاركة فيها. فتنظيم جلسات استماع عامة أو فتح الجلسات العامة خطوة جيدة، إلا أن مثل هذه المبادرات لا يمكن أن تنطلق عندما تكون الغالبية العظمى من المواطنين غير قادرة على الالتحاق بها. فمشاكل المسافة والوقت والتكلفة غالباً ما تبقي الناس بعيدين (جسدياً) عن الوصول إلى الغرفة (الغرف) ذات الصلة.

يمكن للاتصالات الرقمية أن تساعد في التغلب على هذه المشاكل. ففي إيطاليا، يعرض حزب M5S أي اجتماع برلماني. وبرلمان الاكوادور يستخدم نظام فيديو لربط الجمعية الوطنية مع عواصم المحافظات من أجل عقد جلسات استماع مع المواطنين، في حين يعقد اعضاء من الكونغرس على نحو متزايد "اجتماعات افتراضية" للبقاء على اتصال مع ناخبيهم.

كما يمكن للتكنولوجيات الجديدة أيضًا أن تلعب دوراً في كسر الحواجز التي تقف بين البرلمانيين وناخبيهم. ويمكن لمرافق الإنترنت مثل مؤتمرات الفيديو أن تمكن الناس في المناطق النائية من الاتصال مع البرلمان والبرلمانيين. في بوتان، بسبب التضاريس الجبلية والطرق الوعرة سيستغرق العديد من النواب أكثر من أسبوع لزيارة المناطق النائية في دوائرهم الانتخابية.

كداعية للابتكار، يقود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير Virtual Zomdu ، ("Zomdu" = اجتماع لسكان القرى أو المجتمعات المحلية)، جنباً إلى جنب مع الشركاء في المشروع في بوتان. فقد انتشرت الإنترنت في البلاد حاليًا بنسبة 23 في المائة، ولكن هناك الكثير من التغييرات. هناك بالفعل ما يقرب من 100 مركز في جميع أنحاء البلاد لديه اتصال بالإنترنت، ويمكن تبادل خطط Virtual Zomdu من خلالها.

[](https://www.youtube.com/watch?v=n6jqW-lLsNg)

**بوتان**: **Virtual Zomdu**

يمكن استخدام مرافق عقد المؤتمرات عبر الفيديو لتمكين المواطنين من مختلف أنحاء بوتان والبرلمانيين من التواصل لمناقشة القضايا التي تهمهم.

يتم تطوير اجتماعات منتظمة بين البرلمانيين والدوائر الانتخابية على أساس التقليد البوتاني لـ Zomdu. ومن المؤمل أن يسمح Virtual Zomdus للأعضاء الحاليين والمستقبليين للبرلمان من التعامل مع الناس.

تعمل مبادرة مشتركة بين الجمعية الوطنية والمجلس الوطني، ووزارة إجمالي السعادة الوطنية في بوتان على جعل هذه الفكرة virtual zomdu’ " حقيقية.

وبالنسبة للناخبين، من شأن ذلك إتاحة الفرصة أمامهم لمعرفة المزيد عن عمل ممثليهم في البرلمان وتبادل وجهات نظرهم وأولوياتهم.

لمزيد من المعلومات، شاهد الفيديو أو أنقر هنا

يمكن تجريب مشاريع مماثلة في الدول الجزرية الصغيرة (SIDS) النامية، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ، حيث من المتوقع توفير شبكات 4G في السنوات المقبلة. يمكن لأدوات الاتصالات الرقمية والتطبيقات النقالة أن تساعد البرلمانيين على التواصل مع الناخبين عبر العديد من المئات (والآلاف) من الجزر التي تشكل هذه الدول. ويمكن أيضًا استخدام منصات مفتوحة لاستطلاع ردود الفعل والتعليقات على السياسة.

الحفاظ على تكاليف منخفضة

لا يمتلك كل برلمان الوسائل لإشراك شركات تكنولوجيا المعلومات لتطوير المواقع أو التطبيقات، ولا يمكن لكل أمانة تحمل فريق تكنولوجيا (كبير). وعدد قليل من البرلمانات لديه موارد مجلس العموم البريطاني على سبيل المثال، حيث سيحصل كل عضو برلمان هذا الصيف على آي باد مع معلومات وتطبيقات ذات صلة.

لحسن الحظ، التكنولوجيا ليست مكلفة. ويتزايد استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر لأغراض تبادل المعلومات الحكومية. وتم إطلاق الإعلان عن الانفتاح البرلماني رسميًا في مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي في روما في عام 2012، وهو يشدد على أهمية استخدام البرمجيات الحرة التي لا تجعل البرلمان يعتمد على جهات خارجية:

*"يجب إتاحة المعلومات البرلمانية على الانترنت في شكل منظم بحيث يسمح للمواطنين بتحليل وإعادة استخدام هذه المعلومات باستخدام مجموعة كاملة من أدوات التكنولوجيا. [...] ويجب أن تسعى المواقع البرلمانية إلى استخدام الأدوات التفاعلية لإشراك المواطنين وتقديم خدمات التنبيه أو خدمات الهاتف المحمول. ويجب أن يعطي مجلس النواب الأفضلية لاستخدام الأشكال غير المملوكة، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وعلى البرلمان ضمان سهولة الاستخدام التكنولوجي للمعلومات البرلمانية، مع ضمان خصوصية الأشخاص المطلعين عليها".*

[*http://www.openingparliament.org/declaration*](http://www.openingparliament.org/declaration)

ويمكن أن تعتمد مبادرات المجتمع المدني على وجه الخصوص على برمجيات المصدر المفتوح، أو تتحول إلى المتطوعين. وقد تم تصميم وتطوير الـ [Parlement & Citoyens](https://www.parlement-et-citoyens.fr/) في فرنسا من قبل SmartGov، وهي منظمة لا تبتغي الربح مؤلفة من أربعة أشخاص ومقرها في باريس. تدعو هذه المنصة البرلمانيين لنشر فيديو قصير ونصاً وصفياً موجزًا يحددان المشكلة، ويقترحان الحلول التي من الممكن أن تدوّن في القانون. ثم يحمّل المواطنون ملاحظاتهم واقتراحاتهم، ويمكن أن يصوتوا للأشخاص الذين يشعرون أنهم الأقدر على تقديم الحلول. تجمع SmartGov النتائج وتستضيف مناقشة عامة بين النواب والمشاركين، وبعد ذلك يقترح النواب مشروع قانون في البرلمان على أساس النتائج.

تم تطوير منصة SmartGov من قبل متطوعين ومن دون تمويل. وتشمل أهدافها الرئيسية السماح للمواطنين من المشاركة مباشرة في العملية التشريعية، وتجميع الذكاء الجماعي لجعل التشريع أكثر كفاءة واستجابة، وتحسين الشفافية في العملية التشريعية. المفهوم بسيط، والموارد ليست كثيرة. وهو يدل على إمكانية إشراك المواطنين، وكيف تكون التكنولوجيا مفتاح حلّ.

للراغبين بإضفاء القليل من الميزة التنافسية، hackathons هو الحل. Hackathons هي أحداث حيث يقوم مبرمجو الكمبيوتر بتصميم تطبيقات جديدة أو مشاريع بسرعة عالية – يدفعهم إلى ذلك في كثير من الأحيان الموعد النهائي، وفي بعض الحالات، الحصول على جائزة عند الانتهاء. نظمّ البرلمان الأوروبي hackathons لبناء أدوات جديدة للمساءلة العامة؛ برلمان إندونيسيا فعل الأمر ذاته بالنسبة للبيانات المفتوحة. Hackathons طريقة رائعة لإثارة بعض الاهتمام في أوساط الشباب، وتشجيعهم على تطبيق مهاراتهم لخدمة القطاع العام.

منظمات الرصد البرلماني

تلعب منظمات الرصد البرلماني (PMOS) دورًا هامًا، وتنشط على نحو متزايد، في رصد وتقييم أداء البرلمانات أو أفرادها، وتسعى في كثير من الأحيان إلى تسهيل وتعزيز المعرفة العامة، والمشاركة في العمليات البرلمانية. وأكثر من 190 من هذه المنظمات يرصد أكثر من 80 برلماناً وطنياً في جميع أنحاء العالم.

ووجدت دراسة في العام 2011 من قبل المعهد الديمقراطي الوطني ومعهد البنك الدولي أن نحو 40 في المائة من منظمات الرصد البرلماني تستخدم الديمقراطية الإلكترونية وأدوات المشاركة الإلكترونية، التي غالباً ما يشار إليها بالمعلوماتية البرلمانية. في حين بدأت المعلوماتية في البداية في الديمقراطيات المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، زاد استخدامها بشكل ملحوظ في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك في أجزاء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. ويتم استخدام أدوات المعلوماتية البرلمانية أساسًا لتجميع وتصور المعلومات البرلمانية، مع دليل متزايد عن أدوات إشراك المواطن. بطبيعة الحال، يعمل العديد من منظمات الرصد البرلماني على تحقيق الهدفين في آن واحد، وتعزيز الوصول إلى المعلومات البرلمانية في حين تعطي المواطنين والمشرعين الأدوات التي يحتاجون إليها للتواصل والتعاون.

يسعى العديد من منظمات الرصد البرلماني جاهداً لجعل العمليات التشريعية متاحة بشكل أسهل للمواطنين (وكذلك المشرعين) وسهلة الفهم. وهي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأتمتة تجميع وتنظيم وتحليل البيانات والمعلومات حول البرلمانات، ولا سيما في البلدان التي يمكنها الحصول على كميات كبيرة من البيانات البرلمانية (على سبيل المثال، هانسارد أو المحاضر البرلمانية التي يمكن أن تكون "غنية" للحصول على معلومات ؛ عدد كبير من الأصوات المسجلة؛ ومعلومات مفصلة عن تمويل الحملات الانتخابية أو الإفصاحات).

لمعرفة المزيد حول استخدام التكنولوجيات الجديدة من قبل منظمات الرصد البرلماني، يرجى إلقاء نظرة على موقعنا على الموجز: منظمات الرصد البرلماني والابتكار البرلماني

***التعاون عبر الحدود والقطاعات***

*مع انتشار استخدام المعلوماتية البرلمانية في المزيد والمزيد من البلدان، ساعدت الشبكات مثل OpeningParliament.org، والفريق العامل على الانفتاح التشريعي لشراكة الحكومة المفتوحة، والمعرفة المفتوحة ومنتدى الديمقراطية الشخصية على نشر نماذج المشروع وأفضل الممارسات بين منظمات الرصد البرلماني.*

*في الوقت نفسه، اعترفت مطورو البرمجيات أن العديد من منظمات الرصد البرلماني "يعيد اختراع العجلة" في بناء مواقع رصد مخصصة لأغراض مماثلة - مثل تقديم المعلومات حول أعضاء البرلمان أو الخطب، أو الدوائر الانتخابية. في نيسان/أبريل 2014، عقد* اتحادPoplus *اجتماعه الأول من المبرمجين ونشطاء في المجتمع المدني، بهدف تقليل الازدواجية في الجهود والتعاون في إنشاء "مكونات" برمجيات المصدرالمفتوح مجانية ويمكن استخدامها لبناء المواقع الإلكترونية المدنية. في آب/ أغسطس 2014، أطلق المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) أداة الديمقراطية (DemTools)، مجموعة من أربعة تطبيقات ويب مفتوحة المصدر مصممة لمساعدة الجماعات المدنية على ربط الحكومات مع الناخبين وإدارة البيانات الانتخابية، وتعزيز النقاش المدني، وهي بعض من التحديات الأكثر شيوعًا التي يواجهها شركاء المعهد الديمقراطي الوطني في العالم.*

*واحدة من الأدوات في* DemTools *هي* CiviMP*، نسخة مخصصة من نظام إدارة الاتصال مفتوحة المصدر،* CiviCRM*. وهي تمكّن النواب من البقاء على اتصال مع ناخبيهم عبر البريد الإلكتروني، والرسائل القصيرة، أو دمج المراسلات المطبوعة. يمكن للمشرعين تتبع طلبات المواطنين بسهولة عبر استخدام نظام إدارة عمل في حين تقيس التقارير الآلية عدد المرات التي تحصل فيها الأنواع المختلفة من المشاكل وكيف يمكن حل المشاكل بسرعة*.